

اختبار فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية د. عبلة بنت عبد الحميد بخاري^١

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٤م، مع تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل. استخدمت الدراسة المنهجيات الاقتصادية القياسية: اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك، اختبار السببية لجرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ. وبناءً على اختبار السببية فقد أظهرت النتائج في الأجلين الطويل والقصير اتجاه العلاقة من الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) إلى الإنفاق على التعليم العالي اتضح وجود علاقة سببية موجبة في الأجلين القصير والطويل أحادية الاتجاه، تتجه من الناتج المحلي إلى الإنفاق على التعليم العالي. أما الإنفاق على التعليم العالي فلم يكن له معنوية إحصائية على نمو إجمالي الناتج المحلي. الأمر الذي يدل على أن الإنفاق على التعليم العالي في المملكة ضرورياً ولكنه غير كافياً لتحقيق النمو. وأخيراً خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات مفادها يتلخص في أهمية إعادة النظر في الإنفاق المتزايد على التعليم، والكيفية التي يدار بها كاستثمار يحقق العوائد المتزايدة والمرجوة بالتركيز على الجودة النوعية في التعليم والمعرفة والمهارات بما يسهم في بفعالية في تراكم رأس المال البشري والمعرز للنمو الاقتصادي في البلاد. الكلمات المفتاحية: علاقة السببية، الإنفاق على التعليم، التعليم العالي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك.

^١ أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز
البريد الإلكتروني : abokhari@kau.edu.sa

Testing Causality Hypothesis between Expenditure on Higher Education and Economic Growth in Saudi Arabia

Dr. ABLA ABDUL HAMEED .²

ABSTRACT

This study aims to expose the causal relationship between expenditure on higher education and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia over the period (1980-2014). The direction of the relationship between two variables is examined on the long-run and short-run. The econometric methodologies: unit root and co-integration test, Granger causality test and error correction model are applied. Based on the causality test, the results shows a long and short-run direction of positive causality from the GDP (economic growth) to expenditure on higher education. On the other hand, the expenditure on higher education has no significant impact on GDP growth. Expenditure on higher education in Saudi Arabia seems to be necessary but not sufficient for growth. In conclusion, the study comes up with several recommendations. It is mostly important to reconsidering the increasing expenditure on education, and the way it is managed, as investment, to achieve increasing returns. Focusing on the quality of education, knowledge and skills is required to contribute effectively in human capital accumulation, enhancing the country's economic growth.

Keywords: causal relationship, Expenditure on higher education, Economic growth, co-integration.

² Associate Professor- Economics Department, Faculty of Economics & Administration, King Abdulaziz University
Email: abokhari@kau.edu.sa

١- المقدمة

يأتي النمو الاقتصادي والعوامل المتحركة والمحددات المؤثرة فيه في صدارة اهتمامات الفكر الاقتصادي بمختلف مدارس، فهو من أهم المؤشرات التي تستهدفها السياسات الاقتصادية للدول، حيث يعكس واقع الأداء الاقتصادي للدولة. وكان التركيز على التعليم كمحدد مهم للنمو الاقتصادي محل اهتمام الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن، والذي طورت على أساسه العديد من نماذج ونظريات النمو.

وتفاوتت تجارب الدول النامية التتموية وسياساتها التعليمية القطاع وفقا لإمكاناتها وتوجهاتها واستراتيجياتها، فبينما حققت قلة من هذه الدول نجاحا ملحوظا في النهوض بقطاع التعليم، أخفقت العديد منها في تحقيق أهدافها. ومما لا شك فيه أن الظروف الاقتصادية والتركيبية الاجتماعية لتلك الدول وضعت الكثير من العوائق أمام هدف النهوض بثروتها البشرية. كرسد الجهود لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم من جانب، ومتطلبات التنمية ورفع معدلات النمو من جانب آخر، فتزايد أعداد الملتحقين بالتعليم العام والتعليم العالي، هذا مع ضعف الإمكانيات وصعوبة الحصول على التمويل اللازم مما شكل تحديات كبيرة للاستثمار في رأس المال البشري. هذا على خلاف الدول النفطية ومنها المملكة العربية السعودية، والتي ساعدتها ثروتها المادية على تمويل استثماراتها البشرية، فكان للزيادة المطردة في الناتج القومي النفطي دوره في تعزيز قدرة الدولة على تخصيص الموارد المالية الوفيرة لأغراض تنمية الموارد البشرية.

وإيماننا من حكومة المملكة بأن التوسع في التعليم العالي كما ونوعا يشكل عنصرا حاسما في جهود الدولة التتموية الرامية للاستثمار في مواردها البشرية ومساعدتها لتلبية متطلبات التنافسية العالمية وتوجهاتها لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، فقد تزايد تركيز الخطط الخمسية تدريجيا على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

ارتفعت نسبة ما خصص لتنمية الموارد البشرية من إجمالي مخصصات الدولة خلال الخطط التسع للتنمية (خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٥م) من ٢٠,٥% خلال الخطة الأولى وإلى ٥٠,٦% خلال التاسعة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٤: ١٦٠). كما وضعت الأطر الأولية لأهداف الخطة العاشرة للتنمية (٢٠١٥-٢٠١٩م) لتؤكد على تنمية الموارد البشرية، ورفع إنتاجيتها، وتوسيع خياراتها في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، من خلال التعليم العام والتعليم العالي والتدريب^٣.

وقد كان للتعليم العالي نصيبه الوافر من اهتمام الدولة، لما يناط به من مسؤولية حيال اكساب الشباب بالمعارف المختلفة وتأهيلهم للانخراط بفعالية في سوق العمل والإنتاج بالكفاءة المعززة للنمو الاقتصادي. وعليه فقد حرصت الدولة على تطوير ودعم مؤسسات التعليم العالي لديها، وفق أهداف واضحة واستراتيجيات طموحة، فشهد قطاع التعليم عامة والتعليم العالي خاصة تطورات توسعية واضحة، وميزانيات متزايدة سنويا. ورغم ذلك فإن التحديات التي يشهدها الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية وكفاءة تأهيلها وتوظيفها لاتزال تشكل مجالا واسعا للبحث والتحليل.

ومن واقع دور التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم أو التعليم العالي تحديدا في النمو الاقتصادي، من خلال رفع كفاءة وإنتاجية العنصر البشري وما يحققه ذلك من عوائد اقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع، فقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي، وبين معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ م حتى عام ٢٠١٤م.

³ <http://www.mep.gov.sa/themes/Dashboard/index.jsp>

وانسجاما مع المشكلة والأهداف محل البحث، فقد قسمت الدراسة إلى خمس أقسام تبدأ بالإطار التمهيدي لعرض مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته. يلي ذلك الإطار النظري لعلاقة التعليم بالنمو، وواقع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. ويستعرض القسم الثالث الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة، ثم يخصص القسم الرابع للنموذج القياسي المعني باختبار فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (١٩٨٠م-٢٠١٤م)، لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين المعنيين واتجاهها. وأخيرا تختتم الدراسة بالقسم الخامس لتحليل النتائج وأهم الاستنتاجات والتوصيات.

١-١ مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتبقى مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي توليه المملكة العربية السعودية للتعليم العالي وتنامي حصة مخصصاته من ميزانية الدولة، فلا تزال معايير التعليم والتدريب وفقا لتقرير التنافسية العالمية دون الطموحات، حيث تحتل المملكة المرتبة ٥٧ عالميا في التعليم والتدريب، والمرتبة ٢٤ على مستوى التنافسية الكلي لاقتصادها. أما تقرير التنمية البشرية فيشير إلى انتقال المملكة من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى التنمية البشرية المرتفعة جدا، محققة المرتبة ٣٤ نتيجة لارتفاع وزيادة كل من نصيب الفرد من الناتج، وتكوين رأس المال الثابت، والإنفاق الحكومي. هذا في حين ترتفع معدلات الأمية والبطالة خاصة بين خريجي التعليم العالي، ويتواضع حجم الإنفاق على البحث والتطوير.

ولما كانت الفوائد المرجوة اقتصاديا من الإنفاق على التعليم العالي إنما تتحدد من خلال أثرها على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن رصيد الأفراد القادرين على البحث والتطوير وتراكم رأس المال البشري من أهم المحددات

^١ من أصل ٤٥ دولة من ذوات التنمية البشرية المتوسطة في ١٩٩٠م، انتقلت ٢٩ دولة إلى مجموعة دول التنمية المرتفعة في ٢٠١٣م، أما المملكة فقد انتقلت إلى التنمية البشرية المرتفعة جدا ضمن ثلاث دول على مستوى العالم (المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، وكرواتيا).

المؤثرة في النمو وزيادة الإنتاجية في الأجل الطويل، فإن التساؤل يثار حول ما إذا كان التوسع في التعليم العالي متلائماً مع سياسات ونظم التعليم لتهيئة الشباب بالفرص والقدرات التي تمكنهم من المشاركة في العوائد الاقتصادية، وما إذا كانت هناك جدوى من زيادة الإنفاق على التعليم العالي، وهل يحقق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم العالي عوائده المرجوة على النمو الاقتصادي؟ وعليه تتضح أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى تأثير الإنفاق المتزايد على التعليم المملكة على النمو الاقتصادي من خلال دراسة وتحليل اتجاه العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرين، للوقوف على أفضل الاستراتيجيات التي تقود المملكة إلى تعظيم العائد من المنفق على التعليم العالي.

١-٢ أهداف الدراسة وفرضياتها:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ م حتى عام ٢٠١٤ م. وفي سبيل ذلك تقوم الدراسة على اختبار فرضي العدم التاليين:

- الإنفاق على التعليم العالي ليس سبباً في النمو الاقتصادي.

$$H_0 : \phi_G = 0 \dots\dots\dots (1)$$

- النمو الاقتصادي ليس سبباً في الإنفاق على التعليم العالي.

$$H_0 : \phi_E = 0 \dots\dots\dots (2)$$

٢- النمو الاقتصادي والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

١-٢ النمو الاقتصادي:

استخدم الاقتصاديون القدامى وحتى ستينيات القرن الماضي بين مفهومَي التنمية والنمو بشكل تبادلي وكأنهما مترادفان، ويتضح ذلك من قول "بول باران" Baran، على سبيل المثال، أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إنما يشيران إلى "تلك التغيرات التي تمكن الاقتصاد من الوصول إلى مستوى من التطور الاقتصادي أعلى من السابق" (Jain and Ohri, 2007:4). ورغم أن هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية حينذاك، غير أنه من أكثر التعريفات لها أنها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وهو نفس التعريف الشائع لمفهوم النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يعرفها "آرثر لويش" Arther Louse إلى أن التنمية هي "عملية نمو معدل إنتاج الفرد خلال سنة واحدة" (بخيت والزرفي، ٢٠١٤: ١٠٤).

ومنذ السبعينيات زخرت الأدبيات بالتمييز بين النمو والتنمية، حيث كانت الحاجة لإعادة النظر في ذلك التعريف الضيق للتنمية الذي يركز على الناتج القومي أو المحلي. وبذلك أعيد تعريف التنمية الاقتصادية تحت شعار "إعادة التوزيع من النمو"، لتعتبر بذلك عملية ذات أبعاد متعددة وتغيرات أساسية في الأساليب الحياتية والتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي (تودارو، ٢٠٠٧). وبينما يرى أمارتيا سن *Amartya Sen* أن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية، فإن بونيه Richard Bonney يذهب إلى أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة" (مرادسي، ٢٠١٠: ٣٦).

ظهر مصطلح النمو الاقتصادي Economic Growth الحديث بتعريف الاقتصادي "سيمون كوزنتس" Simon Kuznets، والذي يفسر النمو كمماثل لمصطلح التنمية الاقتصادية من حيث المعنى، ولكن بشكل أكثر دقة وتمييزاً. عرف "كوزنتس" النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية، والسلوكية والأيدولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه" (سلامة، ١٩٩٠: ٢١٢).

وبداسة وتحليل التطور التاريخي للنمو الاقتصادي ومراحله في الدول المتقدمة والنامية نجد أن دول العالم قد شهدت معدلات نمو ضعيفة وركود لفترة من الزمن وحتى القرن التاسع عشر، حين بدأت مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي ارتفع معها النمو الاقتصادي، والتي لم تستمر طويلاً إذ شهد العالم انخفاضاً في النمو في بداية القرن العشرين نتيجة الحربين العالميتين، حيث سجلت دول العالم خلال الفترة (١٩١٣-١٩٥٠م) معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج بلغ ٠,٨٨% في المتوسطه (Maddison, 2005: 10).

ورغم مقدرة الدول النامية على تحقيق معدلات مضطربة للنمو بعد ذلك، إلا أن مستويات المعيشة لغالبية أفراد المجتمع ظلت دون تغيير، مما رسخ الاعتقاد بوجود خطأ في المفهوم المتبنى للتنمية (بخيت والزرفي، ٢٠١٤)، حيث أدركت الدول النامية أن التنمية الحقيقية تعتمد على استقلالها الاقتصادي، حيث أن استقلالها السياسي لم يكن كافياً لتتخلص من التبعية والتخلف، فسعت جاهدة لإحداث تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية.

° سجل أعلى معدل للنمو في الدول الغربية والبالغة في المتوسط ١,٥٦، بنما سجلت دول شرق آسيا باستثناء اليابان أدنى مستوى للنمو بمعدل سالب (-٠,١٠).

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين شهد العالم معدلات إيجابية للنمو أعلاها تحقق في الدول الآسيوية الصناعية والناشئة^٦. وإن كانت هناك دول قد تمكنت من تحقيق هدف النمو الاقتصادي، فقد ظلت الفروقات الكبيرة بين الدول في مستويات المعيشة ودرجة الرفاهية، تعكس تدهور تعود أسبابه لتدني مستويات التعليم والصحة العامة، والنقص الشديد في مستوى إشباع السلع والخدمات الضرورية. وأخذاً في الاعتبار بالأهداف التي دعى لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينيات، فإن الهدف الأول في التنمية يتمثل في حتمية تخفيض حدة التفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان الفقيرة، خاصة وأن تحقيق الدول النامية لمعدلات إيجابية للنمو لم يمنع أو يخفف من فشلها في معالجة الكثير من المشاكل من أهمها الفقر والبطالة وعدم المساواة (تودارو، ٢٠٠٦).

وبناء على كل ما سبق، يجدر بنا أن نشير إلى ما ذكره أمارتيا سن في بداية كتابه (Development as Freedom) حول أنه "لا يمكن معالجة النمو الاقتصادي بشكل معقول باعتباره غاية في حد ذاته، بل لابد أن تكون التنمية هي المعنية بشكل أكبر مع تعزيز الحياة التي نعيشها ودعم الحريات التي نتمتع بها" (Sen, 1999: 14)، فعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي ضروري للتنمية الاقتصادية، غير أنه لا يمكن النظر إلى التنمية من منظور النمو في مستوى الدخل الفردي أو مساواتها بالتقدم التقني والتصنيع، فهذا يعد فهم ضيق للتنمية التي تعني في الواقع تحقيق حرية أفراد المجتمع من كل ما يحرمهم من العيش الكريم أو يعيق قدرتهم على المساهمة بفعالية في مجتمعاتهم.

أدركت المملكة أهمية العنصر البشري كمحرك للنمو الاقتصادي والمحفز الرئيسي للتحويل المطلوب للاقتصاد المعرفي والقدرة على التنافس العالمي، وأن عملية التنمية البشرية هي عملية مستمرة بعيدة المدى، تهتم بتلبية الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة دون إهمال أو تحجيم قدرات الأجيال المقبلة. وعليه

^٦ ومنها: هونج كونج، كوريا، تايوان وسنغافورة، الهند، أستراليا، الصين.

كانت توجهاتها بعيدة المدى منذ بداية مسيرتها التتموية لحشد الموارد البشرية وتوجيهها لصالح التنمية الاقتصادية، وتوجيه جهود التتمية لخدمة التتمية البشرية. وبذلك حرصت الدولة على أن يكون للتنمية البشرية حظها الأوفر من مخصصات الإنفاق الحكومي، وإن كانت ضرورة إكمال التجهيزات الأساسية ذات أولوية في المراحل الأولى للتنمية، حيث ازدادت نسبة الإنفاق على التتمية البشرية من إجمالي الإنفاق التتموي على مدى الخطط الخمسية التسع للتنمية، فتنامت نسبة ما يخصص لها من ٢٠,٥% خلال الخطة الأولى لتبلغ ٥٠,٦% خلال الخطة التاسعة.

وتركز الخطة العاشرة للتنمية في أهدافها (الهدف الحادي عشر) على تتمية الموارد البشرية، وتوسيع الخيارات أمامها فيما يتعلق باكتساب المعارف والمهارات والخبرات من خلال التعليم العام والتعليم العالي والتدريب. ومن أبرز ما اشتملت عليه أهداف الخطة فيما يخص التعليم العالي، الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، واستيعاب سوق العمل لمخرجات الابتعاث الخارجي، وتزويد الطلبة بالخبرات العملية أثناء الدراسة عن طريق برامج التدريب التعاوني وبرامج خدمة المجتمع والمشروعات التطوعية، هذا إضافة إلى أهمية تطوير مناهج التعليم بما يتضمن التحفيز على الابتكار والاكتشاف والبحث العلمي.

٢-٢ التعليم والنمو الاقتصادي:

تورخ فكرة أن التعليم هو استثمار في رأس المال البشري له عوائده الاجتماعية والاقتصادية إلى منتصف القرن السابع عشر، وإن كان خضوع الفكرة للتحليل الاقتصادي المقنن لم تبدأ سوى منذ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين (المالكي، ١٤٢٤هـ). ويعود الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري إلى "وليم

بيتي" William Petty الذي أكد على ضرورة تحمل الدولة لأعباء التعليم، من خلال محاولاته لقياس مساهمة رأس المال البشري في الدخل القومي. كما كان لأفكار "آدم سميث" Adam Smith الأولية أثرها على تشكيل فكر رأس المال البشري الذي ظهر بعده. ولم يختلف "مارشال" عن "سميث" كثيرا، فقد كانا متفقين في رؤيتهما على أهمية التعليم للمجتمعات، حيث اعتبر الاهتمام بالتعليم استثمارا قوميا National Investment، بل من أفضل ما يمكن أن يقدمه رأس المال للمجتمع (فليه، ٢٠٠٣). ولعل "مارشال" من الاقتصاديين الأوائل الذين تناولوا القيمة الاقتصادية للتعليم واعتبار أن "أكثر رؤوس الأموال قيمة هو الاستثمار في البشر" (Becker, 1964: 27)، حيث يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه "المعرفة والمهارات التي يكتسبها الناس من خلال التعليم والتدريب باعتبارها شكلا من أشكال رأس المال، وهذا المال هو نتاج الاستثمار المتعمد الذي يعطي عوائد" (Zula and Chermack, 2007: 247).

ويعتبر الإنفاق على التعليم من أهم مكونات الاستثمار في رأس المال البشري، سواء من وجهة النظر الفردية أو القومية، فهو استثمار يرفع من كفاءة العنصر البشري ومن قدرته على استيعاب المعارف والتقنيات، وبالتالي إنتاجيته التي ترفع من عوائد الفرد نفسه، والعوائد الناجمة منه على المجتمع. ولقد ساد الاعتقاد سابقا بأن الاستثمار الحقيقي إنما يعود إلى الاستثمار في رأس المال المادي (الآلات والمعدات)، والذي لا بد من توجيه جزء من دخل الدولة للاستثمار فيه في سبيل تحقيق زيادة مضاعفة في الدخل، وبالتالي تحقيق النمو. وعليه أثير الجدل حول مفهوم رأس المال البشري، وربط رأس المال بالبشر، حيث كان ينظر للتعليم على أنه استهلاك، ينفق عليه من باب اتباع التقاليد أو مقابل الحصول

^٧ العالم والفيلسوف والاقتصادي (١٦٢٣-١٦٨٧) الذي أوجز في كتاباته الثلاثة عدد من النظريات المهمة التي كان لها تأثيرها على أفكار خلفاءه من الاقتصاديين أمثال كانتيلون وآدم سميث ومارس، وحتى كينز.

على فرصة أعلى أو مكانة اجتماعية، وبناءا عليه فإن زيادة الثروة هي التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم.

وعلى الرغم من أن الاقتصاديون اعتبروا البشر جزء مهم من ثروة الأمم، من خلال مساهمتهم في الإنتاج، إلا أنهم لم يركزوا على حقيقة كون الأفراد يستثمرون في أنفسهم وأن هذا الاستثمار يشكل جزء كبير (Schultz, 1961). تمثلت أهداف الإنفاق على التعليم في الجانب الثقافي، دون الأخذ في الاعتبار بالأبعاد والعوائد الاقتصادية المترتبة على التعليم. انتقد "شولتز" Schultz تلك النظرة الضيقة للتعليم واعتباره إنفاقا استهلاكيا، موضحا أن التعليم هو استثمار في البشر من شأنه زيادة تراكم رأس المال البشري الذي يعود بالنفع على الاقتصاد ككل. والواقع أن الإنفاق على التعليم إنفاق مزدوج، يتضمن إنفاقا استهلاكيا غير منتج، ويمثل إنفاق يجب ترشيده وتخفيضه، ويتضمن قدرا أكبر من الاستثمار والإنفاق المنتج، والذي يتعين زيادته وحسن توجيهه (صالح، ٢٠١٣).

ميز فلية (٢٠٠٣) بين مميزات التعليم كنمط استهلاكي وكنمط استثماري، موضحا أن التعليم يمكن أن ينظر إليه نظرة مزدوجة، أي كاستهلاك واستثمار في آن واحد. يتميز التعليم كاستهلاك بكونه استهلاكيا معمرًا له قيمته الذاتية بتأثيره على شخصية الفرد ويمنحه الثقافة والمعرفة، وهو أيضا استهلاك يؤثر في أنماط الاستهلاك الأخرى وميله الحدي للاستهلاك. أما التعليم كاستثمار فينظر إليه على أنه إنفاق يزيد من القدرة الإنتاجية للفرد، وقدرته على زيادة دخله، كما أنه استثمار يزيد من إنتاجية المجتمع ككل، وكما أن له تكلفة، فله عوائده التي لا تقتصر على العائد الاقتصادي فحسب إنما تمتد لتشمل عوائد أخرى غير مرئية ثقافية واجتماعية وسياسية. التعليم كاستثمار يزيد من الدخل القومي ويحقق الرفاه الاقتصادي، هذا فضلا عن دوره في قدرة الفرد على حل مشكلات المجتمع ومساهمته في النمو الاقتصادي، والارتقاء بالمجتمع.

هذا ويرى "بدر" (Bader 2012) أنه سواء أكان التعليم استهلاكاً ينفق من أجل المكانة الاجتماعية أو غيرها، أم استثمار يخلق رأس مال بشري يساهم في زيادة الدخل والثروة، فإنه يؤثر على المخرجات القومية والنمو الاقتصادي، وإن كان تأثيره كاستثمار أقوى نظراً للآثار المضاعفة للاستثمار والتي تفوق أثر الاستهلاك المضاعف. هذا ويؤكد (Rahman 2011) على أن التعليم هو استثمار ليس فقط لتوليد رأس المال البشري، ولكن لكونه يتضمن تغيرات اجتماعية ويحقق التنمية ككل. وعليه فلم يصبح الاهتمام بالتعليم مطلباً اجتماعياً فحسب، إنما اقتصادياً أيضاً، يشغل هدف النمو الاقتصادي فيه أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول المتقدمة والنامية.

تزايد الإنفاق العالمي على التعليم بشكل كبيراً من حيث الحجم الكلي أو النسبة التي يشكلها من الناتج المحلي الإجمالي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وينسب ذلك إلى التحسن الملحوظ في نموها الاقتصادي. ازداد الإنفاق على التعليم ليصل في عام ٢٠١١م إلى (٥,١%) في المتوسط من إجمالي الناتج القومي العالمي. وهو معدل قريب جداً من الحد الأدنى لنسبة الإنفاق على التعليم الذي حدده إطار عمل داكار ٨ (٦%) بحلول عام ٢٠١٥م (اليونسكو، ٢٠١٤: ١٦). ورغم كافة الجهود المبذولة دولياً، غير أنه لا يزال هناك ٢٥٠ مليون طفل يفتقرون إلى تعلم المهارات الأساسية، هذا مع الاعتراف بالتطور الكبير الذي تم تحقيقه في التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م (المرجع نفسه).

^٨ بعد أن أطلقت اليونسكو الإعلان العالمي بشأن "التعليم للجميع" في مؤتمر جومتين في مارس ١٩٩٠م، اجتمعت ١٦٤ حكومة وطنية، بالاشتراك مع ٥ وكالات دولية في داكار عام إبريل ٢٠٠٠م، للتأكد على تحقيق التعليم للجميع في غضون جيل من الزمن، وتأمين استدامته.

هذا ويكتسب التعليم العالي تحديدا دوره في تعزيز النمو والتنمية، وفي تحديد السبل التي تتعلم من خلالها الأجيال القادمة وتصبح بفضلها قادرة على التصدي لعقبات وتحديات الاقتصاد العالمي الجديد، حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بإعداد رأس المال البشري من ذوي المؤهلات العالية والمواطنين المسؤولين، كما أنها تسهم في نشر وتوزيع وإنتاج المعرفة من خلال البحوث والابتكارات. وكما يشير تقرير البنك الدولي (١٩٨٠)، فإنه على الرغم من كون الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى لم تعد هي المنتج الوحيد للمعرفة اللازمة للتنمية، غير أنها ومن خلال بحوثها وبرامجها التعليمية تساهم في إنتاج الخبرة، وإدارة التنمية، فضلا على المساعدة في الحفاظ على الأنماط الثقافية والقيم الاجتماعية. كما وأن المجتمعات لن تتمكن من تحقيق النمو المنشود في كل من الدخل القومي والفردى ما لم تتمكن من جذب العمال المهرة والاحتفاظ بهم، وهذه المهارة تتطلب مستويات أعلى من التعليم.

٢-٣ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

يكتسب التعليم العالي دوره في تعزيز النمو والتنمية، وفي تحديد السبل التي تتعلم من خلالها الأجيال القادمة وتصبح بفضلها قادرة على التصدي لعقبات وتحديات الاقتصاد العالمي الجديد، حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بإعداد رأس المال البشري من ذوي المؤهلات العالية والمواطنين المسؤولين، كما أنها تسهم في نشر وتوزيع وإنتاج المعرفة من خلال البحوث والابتكارات. هذا ولا يقتصر التعليم العالي على الجامعات، وإن كانت الجامعات تشكل جزءا رئيسيا من جميع أنظمتها، حيث تحدد وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أن التعليم العالي هو "مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، ورعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجة المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة" (الحامد وآخرون، ٢٠٠٧: ١٢٠).

نالت عملية تنمية وتطوير نظام التعليم العالي ومؤسساته رعاية واضحة في المملكة، وعلى كافة المستويات، فشهد التعليم العالي تطوراً ملحوظاً ونموً سريعاً، بتضافر القوى المشكلة للسياسات التعليمية، سواء تلك المتعلقة بارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، أو الحاجة الملحة للكوادر الوطنية المؤهلة للمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، أو ضرورة اللحاق بركب التقدم العلمي العالمي وتعزيز القدرة التنافسية العالمية. انعكس ذلك على زيادة عدد الجامعات والكليات وأعداد الملتحقين بها من الطلبة، ليبلغ عدد الجامعات الحكومية ٢٥ جامعة حكومية (تضم ٥٠٨ كلية)، و ١٠ جامعات أهلية (تضم ٦٨ كلية)، تقدم ما يزيد عن ٢٣٩٣ تخصصاً علمياً. كما وتضاعف عدد الطلبة المقيدون لأكثر من ٢٧ ضعفاً خلال الفترة من ١٩٨٠ وإلى ٢٠١٤م، فزاد من ٥٤,٥ ألف إلى ١٤٩٦,٧ ألف طالب وطالبة تقريباً.

ويتضح جلياً، أن ما حققته المملكة من إنجازات في مجال التعليم العالي، وخلال فترة وجيزة نسبياً، لم يكن ممكناً دون التزام الدولة بتوفير الموارد والمخصصات المالية اللازمة لتحقيق التوسع في التعليم، فتزايدت مخصصات التعليم العالي تزامناً مع موازنات التعليم ككل، حتى أصبحت تشكل ٤٦,٥% من إجمالي الإنفاق على التعليم، و ٥,٦% من إجمالي الإنفاق الحكومي. وتشكل نسبة ما ينفق على التعليم العالي من إجمالي الناتج المحلي ٢٠,٩%، وهي النسبة الأعلى بين مجموعات الدول، والتي تفوق نسبة المتوسط العالمي والبالغة ٠,٨%، وكذلك متوسط إنفاق الدول العربية البالغ ١% (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤).

وبصفة عامة يحتاج قطاع التعليم العالي إلى موارد مالية ضخمة لتحقيق أهدافه بكفاءة، والتي يمكن توفيرها من العديد من المصادر التمويلية يتلخص أهمها في كل من: المنح الحكومية^٩، الأجرور والرسوم الدراسية (كرسوم الانتساب

^٩ يمكن اعتبار المخصصات الحكومية أحد أهم مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي، بل قد تمثل مصدر التمويل الوحيد للجامعات الحكومية في العديد من دول العالم.

والتسجيل، أجور التعليم الموازي والافتراضي، والمنح ورعاية الشركات والمؤسسات)، أموال الوقف، موارد المؤسسات التعليمية (كموارد التعليم المستمر، وعوائد البحث العلمي والاستشارات)، والدعم الدولي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغيرها. هذا إضافة إلى مصادر أخرى كالسلف التعليمية، ضريبة الخريجين، الكوبونات التعليمية، الكراسي البحثية، وغيرها ١٠.

وتعد مشكلة تمويل التعليم من المشاكل التي تواجه الكثير من دول العالم، خاصة تلك التي تتحمل حكوماتها معظم نفقات المؤسسات التعليمية مما يشكل عبئا على ميزانياتها، فإنها تعاني من مشكلات توفير التمويل اللازم للتعليم، وتفاقم أزمة تمويل التعليم نتيجة ضغوط الموازنات العامة والأوضاع الاقتصادية المصاحبة (بودية بن زيدان، ٢٠١٣). أما المملكة فقد التزمت بوضع نفقات التعليم في أولويات نفقاتها فيما نصت عليه وثيقة التعليم في المادة رقم (٢٣٠) بأن: "تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتتمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة" (وزارة المعارف، ١٩٩٥: ٤٤)، الأمر الذي يتضح معه الجهد الاستثماري الكبير الذي تلتزم به الحكومة، حيث يعتمد التمويل على الإنفاق الحكومي المتأثر منطقيا بنمو الناتج القومي الإجمالي والنسب التي تخصص لتلبية احتياجات التعليم.

ظل التعليم العالي في المملكة، وهو أكثر مراحل التعليم تكلفة، يعتمد في تمويل كافة نفقاته على الحكومة حتى فترة وجيزة مضت، ثم ما لبث قطاع الأعمال الخاص في المشاركة بمساهماته المادية لدعم نمو القدرات البحثية في الجامعات الحكومية ١١. وبصفة عامة فإن الجامعات الحكومية يتم تشغيلها وتمويلها بالكامل من قبل الحكومة، بل أن الطلبة يحصلون على مكافآت شهرية من الدولة بدلا من

^{١٠} للمزيد حول مصادر التعليم المختلفة وتعريفها، يمكن الرجوع إلى: المالكي (2014).

^{١١} ويتضمن ذلك تمويل مشاريع الوقف الرئيسية والكراسي العلمية البحثية في مجموعة متنوعة من التخصصات.

تحمل أي رسوم دراسية، والمنح الطلابية، علاوة على الخدمات المجانية التي تقدمها لهم الدولة كالتنقل والإسكان (Al-Eisa and Smith, 2013)). أما التعليم العالي الأهلي الخاص فلم يبدأ فعلياً سوى منذ عام ١٩٩٩م، بإنشاء جامعة الأمير سلطان، على الرغم من أن جامعة الملك عبد العزيز والتي أنشئت عام ١٩٦٧م- كما ذكر أنفا- كانت أول مؤسسة للتعليم العالي مملوكة للقطاع الخاص، ثم تحولت لملكية الدولة.

أما فيما يخص الحراك الطلابي نحو الخارج، فتعتبر الدراسة في الخارج إحدى الأولويات التي ترعاها الدولة لتحقيق المنافسة الدولية، فكان برنامج خادم الحرمين الشريفين ١٢ أكبر برنامج للابتعاث عرفته المملكة لدفع المسيرة التنموية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤). حققت أعداد الدارسين في الخارج ضمن البرنامج نمواً واضحاً منذ بدايته عام ٢٠٠٥م (١٤٢٦هـ)، وحتى الوقت الحالي. شهدت السنوات الماضية وتحديداً منذ بدء البرنامج، نمواً غير مسبوق في أعداد المبتعثين على نفقات الدولة فاق بكثير عدد الدارسين على حسابهم الخاص، فبلغ نحو ١١٧,٤٥٥ طالب وطالبة (٨٨,٦%) من إجمالي الدارسين في الخارج والبالغ عددهم ١٤٧,٠٤٦ طالب وطالبة.

وكما ذكر مسبقاً، فقد انضمت المملكة إلى قائمة أفضل ثلاثين دولة في العالم من حيث القدرة التنافسية، وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام للعام ٢٠١٤/٢٠١٥م، لتحل بذلك المرتبة ٢٤ من بين ١٤٤ دولة شملتها الدراسة، ولكنها لم تحقق الطموحات المقبولة في مثيلاتها من الدول من حيث مستوى الدخل في محور التعليم العالي والتدريب (المرتبة ٥٧). يشير التقرير أن المملكة قد فقدت

^{١٢} البرنامج الذي أطلقه جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله- بالأمر السامي رقم ٥٣٨٧/ب في ١٧/٤/١٤٢٦هـ، والذي يعد أكثر البرامج الشاملة المدعومة من قبل الدولة، ومن أبرز المميزات التي اتسم بها التعليم العالي السعودي، ومن الآليات الفعالة لتطوير القوى العاملة المنتجة والمبدعة في المملكة.

أربع مراكز عن العام السابق نتيجة لانخفاض مستوى نوعية وجودة التعليم، ومستوى المنافسة المحلية. وفيما يتعلق بمحور التعليم العالي والتدريب يتضح من التقرير تندي المستويات في جودة المدارس والكليات الإدارية، نوعية العلوم والرياضيات المقدمة، مدى توافر خدمات البحث والتدريب، وتوافر خدمات الإنترنت للطلبة (World Economic Forum, 2014). كما يتضح من تقارير التنمية البشرية أن الإنفاق الضخم الذي توجهه المملكة للتعليم لم ينعكس على ارتفاع دليل التعليم مقارنة بالدول الأخرى الأقل إنفاقاً، نتيجة لانخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (٥١% من إجمالي السكان في سن التعليم العالي)، وانخفاض معدل الامام بالقراءة والكتابة ١٣.

ومن واقع الأدبيات يتضح أن التعليم العالي في المملكة يواجه العديد من التحديات التي تتطلب مواجهتها والعمل على تخطيها، فإذا ما أخذنا بمؤشر نسبة أعضاء هيئة التدريس قياساً بأعداد الطلبة المقيدين - على سبيل المثال - كمؤشر لجودة النظام التعليمي ومدى كفاية أعضاء هيئة التدريس، نجد أنه قد بلغ ٢١,٥% في حين أن المتوسط العالمي ١١,٣%. هذا فضلاً عن التناسب في توزيع الطلبة بين الدراسات النظرية والعلمية، ضعف استقطاب الكفاءات البشرية، ارتفاع نسبة التسرب والرسوب في الجامعات الحكومية، عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل وانفصامها عن احتياجات التنمية، انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير، وتدني مركز الجامعات السعودية وفق التصنيفات العالمية، وغير ذلك (الكثيري (٢٠٠٥)، الحبيب (٢٠٠٥)، (Mazi and Altbach (2013).

^٣ أوضح التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو (٢٠٠٨) أن المملكة تقع ضمن الدول المعرضة لاحتمال عدم تحقيق هدف محو الأمية بحلول عام ٢٠١٥، وضمن الدول ذات الاحتمال الضعيف في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي.

كل ذلك يدعو للقول بأنه على الرغم من الزيادة في مخصصات الإنفاق على هذا القطاع، وما تتحمله ميزانية الدولة مقابل التوسع الكمي والنوعي في تعليمها العالي، غير أن الجودة النوعية تحتاج إلى مزيد من الاهتمام لمواصلة مسيرة التعليم التطويرية بموازاة الجودة النوعية للتوسع الأفقي، كما يتطلب الأمر توفير البيئة التعليمية المناسبة ورفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي دون إضافة أعباء مالية إضافية على الدولة، تحقيق مستويات أفضل من حيث برامجها ومبادراتها لتلافي نقاط الضعف ولتعزيز عملية تأهيل الكوادر البشرية الفاعلة والمؤثرة في التنمية والنمو الاقتصادي.

٣- الأدبيات والدراسات السابقة

زخرت الأدبيات بالدراسات المعنية بالتعليم وعلاقته بمعدلات النمو الاقتصادي، والتي أثبتت أن التعليم أحد العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي. وإن اختلفت الدراسات السابقة من حيث المنهجية والنتائج، فإن معظمها يؤكد نظرياً على دور التعليم في النمو بصورة أو بأخرى، رغم التناقض الذي تفر به التطبيقات التجريبية: اختلفت نتائج الدراسات التي اختبرت علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم كاستثمار في رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي، فبينما أثبت بعضها ثنائية اتجاه علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد، أخفق البعض في إثبات وجود علاقة بين المتغيرين. هذا في حين وجدت دراسات أخرى أن علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والنمو هي أحادية الاتجاه وليست ثنائية، فإما من التعليم إلى النمو أو من النمو إلى التعليم.

وعن تناقضات الدراسات التطبيقية في اختبار علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، يشير "تامانج" (2011) Tamang إلى أن الدراسات التي اختبرت العلاقة بين المتغيرين في الهند كانت متناقضة في نتائجها.

وعلى ذلك حاول في دراسته إعادة تفسير العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو في الاقتصاد الهندي، باستخدامها نموذجا قياسيا للتحليل خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨م. وإن كانت تقديرات تصحيح الخطأ قد أشارت إلى أن تأثير تغيرات الإنفاق على التعليم أقل من تأثير تغيرات رأس المال المادي على النمو الاقتصادي، فقد اتضح من الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي.

وبالمثل قاست دراسة وآخرون (Risat et al (2011) تأثير الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠١٠)، وأتضح الإنفاق على التعليم ليس له معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي في المدى القصير، ولكنه معنوي ويؤثر إيجابيا على النمو فقط في المدى الطويل، وأن زيادة هذا الإنفاق بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة معدل النمو بنسبة ٠,٠٣٩% على المدى الطويل. هذا وإن كان الاستثمار والتكوين الرأسمالي يزيد من النمو في الأجل القصير والطويل، مما يدعو إلى أن تستهدف السياسات القومية زيادة الاستثمارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والمصادر المحلية، مع عدم تقليص مخصصات الإنفاق على التعليم في سبيل دعم النمو الاقتصادي في باكستان.

هذا وقد قام "ميركان" (Mercan (2013 بدراسة العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في تركيا لفترات ربع سنوية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، على خلاف الأدبيات باستخدام نموذج ثابت وامتجه إلى جانب النموذج الثابت. وقد اتضح أن الإنفاق على التعليم له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي-مقاسا بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي- في تركيا، وعليه فإن تخصيص قدر أكبر من الموارد على التعليم يمكنه جعل الاقتصاد التركي أكثر ديناميكية. كما وتبين أن معاملات تصحيح الخطأ في المدى القصير كانت سالبة وغير معنوية، بمعنى أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه تتحقق فقط على المدى الطويل.

كذلك تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في دراسة "مقداد" وآخرون (2014) Mekdad et al، حيث هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل حول ما إذا كان الإنفاق على التعليم بمستوياته المختلفة يؤثر على النمو في الاقتصاد الجزائري، وإلى أي مدى يؤثر تحسين المستوى التعليمي من خلال الإنفاق على النمو. اختبرت الدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1979-2012م باستخدام النمو الداخلي. اعتمد نمو الناتج المحلي الإجمالي على دالة كوب دوجلاس Cobb-Douglas، لتشتمل الدالة على رأس المال، العمل، والإنفاق على التعليم. دعمت النتائج ما ورد في الأدبيات من تأكيد للأثر الإيجابي لرأس المال البشري على النمو، والافتراضات الأساسية للدراسة والقائمة على كون الإنفاق على التعليم له تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي. خلصت الدراسة إلى أن التعليم هو السبب الرئيسي والأكثر تأثيراً في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما دراسة "حسين وآخرون" (2012) Hussin et al فقد ركزت على علاقة سببية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي للفترة 1970-2010. استخدمت الدراسة متجه الانحدار الذاتي (VAR). وقد أشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) يرتبط بعلاقة إيجابية قصيرة الأجل مع المتغيرات المختارة والمتمثلة في كل من: تكوين رأس المال الثابت، المشاركة في القوى العاملة، والإنفاق الحكومي على التعليم، وأن التعليم وتحسين كفاءة وإنتاجية القوى العاملة لها تأثيرها على النمو في المدى الطويل. وفيما يتعلق بعلاقة السببية لجرانجر، فقد تبين وجود علاقة قصيرة الأجل ثنائية الاتجاه بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي. وبناءً عليه خلصت الدراسة إلى أن جودة التعليم أمر أساسي لزيادة النمو الاقتصادي ورفع قدرات رأس المال البشري في ماليزيا، وأنه يتعين على الحكومة أن تزيد من الإنفاق على قطاع التعليم من أجل تحسين أداء الاقتصاد الماليزي.

وعلى النقيض، فشل "هولميرز" (2013) Holmes في إيجاد علاقة موجبة بين التعليم العالي تحديدا وبين النمو الاقتصادي، في محاولته لتأكيد ما يعتقد لدى صناع القرار في المملكة المتحدة حول التوسع في التعليم العالي كمحفز للنمو الاقتصادي، واختباره لطبيعة العلاقة بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي منذ عام ١٩٦٠م. توصل "هولميرز" إلى استنتاجات أساسية، تتمثل أولا في كون طبيعة هذه العلاقة إنما تعتمد على الدول المختارة والمتغيرات المستخدمة والفترة الزمنية التي يغطيها التحليل. كما وتبين عدم وجود علاقة بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي ذات معنوية إحصائية سواء في دول OECD أو دول العالم الأخرى. وبذلك يخلص إلى أن التوسع في التعليم العالي ليس بالضرورة أن يكون في صالح النمو الاقتصادي، حيث تعتمد النتيجة على المهارات التي يتيحها التعليم وخاصة التقنية منها، والفرص الوظيفية المتاحة لمخرجات القطاع.

وبالمثل أظهرت دراسة "فرغل" (١٤٢٥/١٤٢٦هـ) عدم معنوية تأثير التعليم العالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، في محاولتها للكشف عن شكل وطبيعة انحدار خمسة عشر متغير مستقل في علاقتها بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٩-٢٠٠٢م)، في سبيل المقارنة بين العائد من رأس المال الثابت ورأس المال البشري في معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن تقدير العائد الاقتصادي لكل مرحلة من المراحل التعليمية (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الفني، والجامعي). وقد تبين من الدراسة أن رأس المال البشري أكثر تأثيرا على معدلات النمو الاقتصادي من رأس المال الثابت. كما أظهرت الدراسة تأثيرا إيجابيا لعدد الطلاب في التعليم الابتدائي والثانوي على معدلات النمو، أما التعليم العالي والتعليم الفني فلم يكن لهما معنوية إحصائية من حيث تأثيرهما على النمو. هذا وقد تبين وجود تأثير سلبي لنمو العمالة على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد أهمية توجيه التعليم العالي لاستيفاء متطلبات سوق العمل، مما قد يدعم السوق بالمؤهلات الوطنية المؤهلة.

من ناحية أخرى، أكدت نتائج العديد من الدراسات على أحادية الاتجاه في علاقة السببية بين التعليم والنمو الاقتصادي، سواء من التعليم إلى النمو (منها: ((Zivengwa (2012), Kreishan & Hawarian (2011)، أو من النمو إلى التعليم (منها: (Islam (2014)، (Dāñācīā et al (2010).

اختبرت دراسة "كريشان" و"حواريان" (Kreishan & Hawarian (2011) التأثير السببي للتعليم على النمو الاقتصادي في الأردن، مستخدمة أسلوب الخطوات الثلاث لسلسلة زمنية (1978-2007): جزر الوحدة، التكامل المشترك، والسببية. هدفت الدراسة تحديد ما إذا كان التعليم مقاسا بالعمالة المؤهلة بالتعليم له تأثيره السببي على النمو الاقتصادي أم لا. قسمت الدراسة العمالة المتعلمة إلى أربع فئات وفق المراحل التعليمية: الابتدائي، الثانوي، الجامعي، والدراسات العليا. وقد توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين التعليم والنمو الاقتصادي، ولكنها أحادية الاتجاه من التعليم إلى النمو وليس العكس، كما وتبين أن العمالة ذات التعليم العالي من القوة العاملة لها تأثيرها الواضح على النمو الاقتصادي في الأردن.

أما دراسة "زيفينقوا" (Zivengwa (2012) فقد اختبرت العلاقة السببية بين التعليم والنمو الاقتصادي في زيمبابوي خلال الفترة 1980-2008م. أكدت نتائج الدراسة على وحدة الاتجاه السببي بين المتغيرين، حيث يؤدي التعليم دورا إيجابيا في النمو الاقتصادي، كما تبين أن ارتفاع رأس المال البشري يحفز عوائد الاستثمارات المادية. وبناءا عليه أوصت الدراسة بضرورة وضع القطاعين الخاص والحكومي للسياسات التي من شأنها التركيز على تحسين النظام التعليمي.

وعلى خلاف ذلك أثبتت دراسة "إسلام" (Islam (2014) أن العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في بنجلاديش ليست ثنائية الاتجاه، إنما هي أحادية الاتجاه. عند تحليل طبيعة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي خلال

الفترة ١٩٧٣-٢٠١٠م، تبين أن العلاقة بين الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي علاقة موجبة وذات معنوية إحصائية، حيث يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي في بنجلاديش نموا في الإنفاق على التعليم، بينما لا يسبب الإنفاق على التعليم نموا اقتصاديا.

وبالمثل تمخضت نتائج دراسة "داناسيا وآخرون" Dnancic et al (2010) على أحادية الاتجاه في علاقة السببية، ومن النمو إلى التعليم أيضا. اختبرت الدراسة علاقة السببية بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي في رومانيا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨م، اعتمادا على أسلوب تقدير الانحدار الذاتي VAR واختبار "جرانجر" للسببية واختبار جذر الوحدة.

وتأكيدا لدور الإنفاق على التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي تحرى "المالكي وعبيد" (٢٠٠٤) علاقة التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ليوضحا بأنه لا يوجد علاقة طردية تبادلية مباشرة بين التعليم العام وبين النمو الاقتصادي في المملكة إلا من خلال توفر الإنفاق الحكومي على التعليم. كما وأشارت دراستهما إلى أن العلاقة الطردية المباشرة بين المدرجين في التعليم العام ومعدلات النمو المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي أحادية الاتجاه، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المدى القصير هو نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم، وليس ناتجا عن النمو في عدد المدرجين في التعليم العام. لاحقا قاس نفس المؤلفين "المالكي وعبيد" (٢٠٠٦) معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية. وباستخدام الدراسة لطريقة معدل العائد الداخلي Internal Rate of Returns (IRR) تم تحديد معدل العائد على المستوى الفردي (٦,٦٧%) وعلى المستوى الاجتماعي (٢,٧٧%)، الأمر الذي يشير إلى جدوى الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة.

وفي دراسة سابقة للمالكي (٢٠٠٣) اتضح من أن معدل العائد الداخلي الفردي بلغ ٦,٧٦% وهو بذلك مجد اقتصاديا، حيث يفوق معدل سعر الفائدة السائد (٦,٢٦%)، وفي حين سجل العائد الحكومي ٩,٢٦% بمعنى أنه مجد اقتصاديا، فإن العائد الاجتماعي لم يكن مجديا، وقد يكون السبب في ذلك الهدر في الإنفاق على التعليم العالي. وقد بينت الدراسة أنه عند افتراض إزالة المكافآت الجامعية التي تمنح للطلاب من قبل الدولة، فإن معدل العائد الفردي ينخفض بينما يرتفع معدل العائد الحكومي والاجتماعي. وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة تبادلية مباشرة بين التعليم (المدرجين في التعليم العام) والنمو الاقتصادي، إلا من خلال الإنفاق على التعليم، أي أن النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي غير النفط، في الأجل القصير ناتجا عن الإنفاق الحكومي على التعليم وليس لزيادة أعداد المتحقيين. كما يزيد الناتج بزيادة نسبة مساهمة العاملين في سوق العمل وليس بازياد العمالة نفسها.

وكما يتضح مما سبق، فإن كانت بعض الدراسات قد فشلت تطبيقيا في إيجاد علاقة ذات معنوية إحصائية بين التعليم والنمو الاقتصادي، إلا أن غالبية الأدبيات تؤكد على وجود علاقة سببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يسهم الإنفاق على التعليم مباشرة في زيادة الدخل المحلي الإجمالي وبالتالي يرفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن المعدلات الأعلى للنمو والتي تعكس زيادة الناتج المحلي، تتعكس على زيادة حجم الطلب الكلي والإنفاق وبالتالي زيادة الإنفاق على التعليم، غير أن طبيعة هذه العلاقة (طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ثنائية أو أحادية الاتجاه) إنما تعتمد على الدول المختارة واقتصادياتها والمتغيرات المستخدمة والفترة الزمنية التي يغطيها التحليل.

٤ - اختبار فرضية السببية بين الإنفاق على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تم اختبار فرضية السببية بين المتغيرين محل الدراسة (النمو الاقتصادي ممثلاً في إجمالي الناتج المحلي والإنفاق على التعليم العالي) باتباع أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Co-integration، حيث أن استخدام تحليل الانحدار Regression Analysis التقليدي ١٤ - كما بينت الأدبيات - غالباً ما يعطي تقديرات زائفة ومضللة، كما يصعب معه تحديد نوع واتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج. وتقتضي منهجية القياس اختبار سكون السلاسل الزمنية، قبل إجراء اختبار التكامل المشترك وتطبيق سببية جرانجر Granger Causality.

٤-١ منهجية القياس ونموذج الدراسة:

تعتمد الدراسة على أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لتحليل السلاسل الزمنية للفترة محل الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٤م)، واختبار علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة باستخدام علاقة السببية لجرانجر، وأسلوب الانحدار الذاتي VAR لتقدير الدالة الممثلة للعلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي، وذلك بعد معالجة عدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root.

^{١٤} مع الأخذ في الاعتبار بالافتراض الضمني الجوهري الذي يكمن وراء نظرية الانحدار التي تقوم على استخدام السلاسل الزمنية في تقديرات النماذج القياسية، والمتمثل في خاصية الاستقرار، والتي إن لم تتوفر يكون الانحدار زائفاً.

ووفقاً لمنهجية إنجل-جرانجر (Engle and Granger, 1987) تتمثل العلاقة محل الدراسة في المعادلتين التاليتين:

$$G_t = \alpha_G + \sum_{i=1}^p \beta_{G,i} G_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{G,i} E_{t-i} + \varepsilon_{G,t} \dots \dots \dots (3)$$

$$E_t = \alpha_E + \sum_{i=1}^p \beta_{E,i} E_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{E,i} G_{t-i} + \varepsilon_{E,t} \dots \dots \dots (4)$$

حيث G الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي، E الإنفاق على التعليم العالي في المملكة، و ε هي الحد العشوائي. ولتحقيق هدف الدراسة، يتم اختبار فرضيات الدراسة (المذكورة سلفاً)، فإذا تم رفض الفرضين (1)، (2) كان هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه، أي أن G تسبب F و F تسبب G ، أما إذا قبل أحدهما كانت علاقة سببية أحادية الاتجاه، بمعنى أن G تسبب F و F لا G تسبب أو العكس بالعكس. وباستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن يتم تحديد العلاقة طويلة الأجل، فضلاً عن اختبار العلاقات قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM).

واعتماداً على المصادر الأولية^{١٥} تم جمع بيانات الدراسة واللازمة لتقدير العلاقة محل البحث لكل من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الإنفاق على التعليم العالي في المملكة للفترة من عام ١٩٨٠ وإلى عام ٢٠١٤م. ومن تم قياس طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات (في صيغتها اللوغاريتمية) محل الدراسة، وذلك في إطار حزمة البرامج الإحصائية E-views.

^{١٥} الإحصائيات الرسمية مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التعليم العالي.

٤-٢ اختبار جذر الوحدة:

نظرا لكون عدم سكون السلاسل الزمنية يؤدي إلى وجود انحدار زائف Spurious Regression، فإن اختبار السببية يتطلب بداية التحقق من سكون السلاسل الزمنية قبل استخدامها في تقدير النموذج. ولتأكيد استقرار وسكون السلسلتين الزمئيتين محل الدراسة (LnG) و (LnE) أو نفيه، كان لابد من إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root Test. تم اعتماد اختبار ديكي-فولر Augmented Dickey-Fuller (ADF) لجذر الوحدة.

و بتطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر للتأكد من سكون السلاسل الزمنية بصيغتها اللوغاريتمية، نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى Level، أي غير مستقرين في قيمتهما الأصلية، وذلك سواء باستخدام الحد الثابت Intercept، أو المقطع والاتجاه Intercept and trend، أو بدون كلاهما No intercept or trend، حيث أن قيمة t أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، أي لا يمكن رفض فرض العدم، بمعنى أن كلا من G و E لهما جذر الوحدة أي غير ساكنين عند الدرجة الصفرية.

أما بعد أخذ الفروق الأولى First different أصبحت السلسلتان ساكنتين ١٦، عند مستوى معنوية ٥%، وفق النماذج الثلاثة لاختبار ديكي-فولر (المقطع، المقطع والاتجاه، بدون مقطع وبدون اتجاه)، وعليه نرفض فرض العدم للفرق الأول ونقبل الفرض البديل، أي أن المتغيرين لهما اتجاه عام خطي محدد. وهنا نقول بأن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى Integrated of Order 1. وبناء على ذلك فإن الخطوة التالية في التحليل تتمثل في اختبار وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام منهجية جوهانسن (1988) Johansen.

^{١٦} كما يتضح من الجدول رقم (١) بالملاحق.

٤-٣ اختبار التكامل المشترك:

بعد أن ثبت سكون المتغيرين بعد أخذ الفروق الأولى أي أصبحا مستقرين من نفس الدرجة، فإنه يمكن القول بإمكانية وجود علاقة تكاملية أو أكثر بينهما، أي أنه قد يكون هناك علاقة ساكنة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي. وقبل إجراء اختبار التكامل المشترك يتعين اختيار فترة الإبطاء المثلى Optimum Lag Length للفروق الأولى لقيم المتغيرين محل التحليل ١٧.

تم استخدام معيار معلومات أكايكي الأدنى The lowest Akaike Information Criterion (AIC) لتحديد فترة الإبطاء المناسبة (p)، حيث اختبر البرنامج (E-views) عدد من الفجوات من $p=0$ وإلى $p=8$ (والمحددة تلقائياً من قبل نظام البرنامج)، وأتضح أن أدنى قيمة للمعيار تتحقق عند ٤ فترات إبطاء. وعليه تم الكشف عن وجود العلاقة التوازنية باتباع منهجية اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen co-integration واستخدام نموذج الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات VAR غير المقيد (بافتراض أن المتغيرات غير مستقرة، ومتكاملة من نفس الدرجة).

تبين من النتائج أن قيمة الأثر Trace أكبر من القيمة الحرجة، وكذلك نجد أن نسبة الإمكانية العظمى Maximum Eigen Value أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% لمتغيري الدراسة، مما يعني رفض فرض عدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. وبذلك يمكن استنتاج وجود علاقة

^{١٧} نظراً لحساسية اختبار جرانجر للفجوات الزمنية وفترات الإبطاء، وأن تجاهل القيم المتخلفة للمتغيرات محل التحليل قد يؤدي إلى تحيز النتائج.

^{١٨} هناك أيضاً معايير أخرى لاختبار فترة الإبطاء المثلى: معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE)، معيار معلومات شوارز Schwarz (SC) ومعيار معلومات حنان وكوين Hannan and Quinn (H-Q).

تكامل مشترك واحدة، وفق ما أكده كلا من اختبار الأثر (الجرة)، وقيمة الاحتمال الأعظم المحسوب والذي يختبر الفرض الصفري، حيث أثبت وجود معادلة تكامل واحدة لا بد من إدخالها عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

٤-٥ علاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ:

بعد أن تأكد لنا سكون السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة عند الفرق الأول، والتحقق من وجود معادلة تكامل مشترك للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم العالي في المملكة وبين النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤م)، نقوم بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يتضمن إمكانية تقدير العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل.

بالاعتماد على نتائج تصحيح الخطأ، تم قياس اتجاه علاقة السببية بين متغيري الدراسة، حيث أن اختبار التكامل الذي أظهر فيه وجود معادلة تكامل واحدة لا يعبر عن اتجاه علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي. قد ينتج عن اختبار السببية -مع افتراضنا وفقا لما سبق لوجود معادلة تكامل مشترك- ثلاث احتمالات، فإما أن يكون هناك اتجاه أحادي سببية من E إلى G، أو اتجاه أحادي سببية من G إلى E، أو اتجاه ثنائي السببية بينهما، خاصة وأن وجود علاقة التكامل تعني وجود سببية جرانجر في اتجاه واحد على الأقل.

تم عرض نتائج اختبار جرانجر للسببية بالاعتماد على نتائج نموذج تصحيح الخطأ، بعد تحديد طبيعة سببية العلاقة بين المتغيرين في كل من الأجل الطويل والقصير، والتأكد من كفاءة وجودة النموذج محل الدراسة. وقد اتضح أن هناك علاقة طويلة الأجل من النمو (G) إلى الإنفاق (E)، وكذلك علاقة قصيرة الأجل. أما سببية العلاقة من الإنفاق إلى النمو -على خلاف ما أكدته النظرية الاقتصادية حول قوة العلاقة بين التعليم والنمو- فلم تكن ذات معنوية إحصائية، سواء على الأجل الطويل أو القصير. وعلى ذلك نخلص بوجود علاقة سببية

أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي متمثلاً في إجمالي الناتج المحلي إلى الإنفاق على التعليم العالي بدرجة ثقة 100% (لكون قيمة الاحتمال الموافقة لإحصائية $F=0,00,19$) وليس العكس، حيث يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق على التعليم، أما الإنفاق على التعليم العالي فلا يؤثر على الناتج المحلي، أي لا يؤثر على النمو.

كما تبين أن مرونة الناتج المحلي للإنفاق على التعليم العالي في الأجل الطويل معنوية ولكن بإشارة سالبة (-3,078)، وأن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الإنفاق على التعليم العالي تساوي 0,0276، أي أن 2,8% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الإنفاق على التعليم يتم تصحيحه خلال السنة. كما ان سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 0,1334 أي أن 13,3% تقريباً من عدم التوازن في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يتم تصحيحها في السنة. أما عن مرونة الأجل القصير والتي تتمثل في معاملات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطل لفترة واحدة، فهي كالتالي:

		المتغير التابع المتغير المستقل
(LnE) D	D(LnG)	
0.7481	0.3279	(LnG (-1)) D
0.0278	0.0164	(LnE(-1)) D

٥- النتائج والتوصيات

من واقع العرض النظري ونتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار فرضية السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤م، خرجت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات، والمتمثلة في التالي:

٦- النتائج:

أ- تم التوصل إلى استقرارية وسكون متغيري الدراسة بعد إجراء اختبار السكون (اختبار ديكي فولر الموسع ADF) لمعالجة عدم استقرار السلاسل الزمنية. ورغم أن السلسلتين لم تكن ساكنتان عند المستوى (سلسلة البواقي تحتوي على جذر الوحدة)، إلا أنهما أصبحتا ساكنتين بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، الأمر الذي سمح بتطبيق منهجية جوهانسن للتكامل المشترك.

ب- أظهر اختبار التكامل المشترك من خلال اختباري الأثر والقيمة الكامنة العظمى، وجود معادلة تكامل مشترك واحدة على الأقل بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي، وبالتالي إمكانية إكمال المنهجية المتبعة بإدخال المعادلة لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومن ثم تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين.

ج- دلت النتائج على وجود علاقة سببية طويلة الأجل وأحادية الاتجاه من الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) إلى الإنفاق وليس العكس. كما أشار الاختبار إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل تتجه أيضا من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق على التعليم العالي، وليس العكس. وعليه فإن الزيادة في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في المملكة لها تأثيرها الإيجابي الذي ينعكس في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة الإنفاق على التعليم العالي.

د- غياب العلاقة التأثيرية للإنفاق على التعليم العالي على النمو الاقتصادي، وفي هذا إشارة واضحة إلى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة بعوامل أخرى غير البشرية ولاسيما الارتباط الوثيق بالصناعة النفطية التي تستأثر بالنصيب الأكبر من قيمة الناتج. ومن ناحية أخرى يتضح أن الإنفاق على التعليم العالي في المملكة إنما ينظر إليه كمطلب استهلاكي وليس استثماري^{٢٠}، وأن التوسع الأفقي والزيادة في الإنفاق على التعليم العالي وجهت للتوسع الكمي على حساب الجودة النوعية للمخرجات.

التوصيات:

- هـ- تعميق الفكر التنموي لدى صناعات القرار ووضع السياسات، والتركيز على أهمية الأخذ بمفهوم النمو الاقتصادي الشامل والذي يستهدف النمو البشري وزيادة طاقاته وقدراته المهارية والعملية، التي تزيد من الطاقات الإنتاجية الفعلية للاقتصاد، والتأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يحقق العوائد المرجوة منه في ظل غياب تكافؤ الفرص والخيارات التي تتحقق للموارد البشرية، وكفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم، والحرص على تعظيم العوائد المعرفية والمجتمعية لتحقيق النمو المستهدف.
- و- استمرار الدعم والإشراف الحكومي على التعليم العالي وتمويله بما يضمن التوسع الكمي لاستيعاب الزيادة المطردة في الطلب، دون المساس بالجودة النوعية المطلوبة للارتقاء بمستوى العملية التعليمية بالكيفية التي تحقق الأهداف التنموية لمجتمع أكثر تعليماً وأكثر قدرة على المساهمة في النمو والتنمية المستدامة، ضمن شبكة متكاملة الأطراف تدعم إنتاج القدرات البشرية اللازمة للتنمية.

^{٢٠} سواء من وجهة النظر الفردية كمجرد الرغبة في الحصول على الشهادة الجامعة كواجهة اجتماعية أو غير ذلك، أو المجتمعية والمتمثلة في سعي الدولة إلى ملاحقة الطلب المجتمعي على التعليم العالي.

ز- حتمية العمل الجاد لتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، بالوقوف على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، من خلال العمل على ربط مستويات المهارات والمعارف المكتسبة خلال مراحل التعليم الجامعي وبين المهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل، والتأكد الدائم من عدم انفصال العمليات التعليمية عن واقع السوق واحتياجاته.

ح- التعاون بين الهيئات الحكومية المعنية بالتعليم والتخطيط والعمل لدراسة الوضع الراهن والمستقبلي للسوق ومتطلبات الاقتصاد الوطني، والاحتياجات الفعلية من الكوادر البشرية ومؤهلاتها، مع التأكيد على مواكبة المستجدات والمتغيرات التعليمية على كافة الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، وذلك لتقليص فجوة المهارات والتكنولوجيا بيننا وبين الدول المتقدمة.

ط- أهمية مشاركة القطاع الخاص في وضع احتياجاتهم من التخصصات والمهارات، وإمداد الجهات التعليمية المعنية لاستحداث أو التوسع في التخصصات المطلوبة والتركيز على اكساب الطلبة للمهارات اللازمة، والمشاركة في وضع الخطط والبرامج التدريبية اللازمة لسد العجز في المهارات المطلوبة. هذا مع التأكيد على الدور المحفز للقطاع الخاص بمشاركة مؤسسات التعليم العالي لبناء الثقة في الشباب وتمكينهم من اكتساب المهارات العملية اللازمة لسوق العمل، خلال دراستهم الجامعية، وبعدها (التدريب المنتهي بالتوظيف) ضمن برامج وأنماط التعليم والتدريب المستمر.

ي- وضع الأطر الأساسية المتكاملة للمنظومة متعددة الأبعاد للاقتصاد المعرفي، والتي تستهدف المشاركة الفاعلة وتأدية الدور الأساسي لمؤسسات التعليم العالي في نشر واستخدام وإنتاج المعرفة، بما يحقق التغيير التنموي والتكنولوجي المنشود، مع الأخذ في الاعتبار بتركيز مؤسسات التعليم العالي على الابتكار والأنشطة الإبداعية، والتي تعنى بتراكم رأس المال البشري كمدخل أساسي لها، مع تهيئة البيئة التعليمية المناسبة لتشجيع الطلبة على المساهمة الفاعلة في هذه المجالات.

ك- توجيه المناهج التعليمية والأنشطة الطلابية اللاصفية بالكيفية التي تجعل الطالب فردا مشاركا في تلبية احتياجات المجتمع، ووضع الحلول لمشكلاته، وذلك من خلال برامج للتعاون المثمر بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المدني. هذا مع ضرورة تهيئة البيئة والمناخ العام اللازم للانتقال الفكري لدى الطلبة بدورهم الحيوي في تحول اقتصادهم الوطني وموارده البشرية من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد انتاجي يقوم على موارد البشرية المنتجة والمولدة للمعرفة والبحث العلمي.

وأخيرا فإنه من الواضح أن استمرار الإنفاق على التعليم العالي والاستثمار فيه في المملكة يعد ضرورة لرفع مستوى الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، غير أنه شرط غير كافي لتحقيق النمو ما لم يدار بكفاءة. وعليه يتطلب الأمر إعادة النظر ودراسة الوضع الحالي للإنفاق المتزايد على التعليم، والكيفية التي يدار بها هذا الإنفاق كاستثمار يحقق عوائده المتزايدة وبالصورة التي تعالج وهن الصلة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

بخيت، حيدر نعمة والزرفي، أحمد إبراهيم (٢٠١٤)، "استخدام اختبار السببية في تحديد العلاقة بين التعليم والتنمية في العراق خلال المدة ١٩٨٥-٢٠١١"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٨ (٣١): ١٠٢-١٣٠.

البنك الدولي (١٩٨٠)، تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي للتنمية والتعمير، واشنطن.

بودية، فاطمة وبن زيدان، فاطمة الزهراء (٢٠١٣)، "دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي"، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤"، ١١-١٢ مارس، جامعة سطيف، الجزائر.

تودارو، ميشيل (٢٠٠٦)، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض.

الحامد، محمد بن معجب، زيادة، مصطفى عبد القادر، العتيبي، بدر بن جويعد، ومثولي، نبيل عبد الخالق (٢٠٠٧)، التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، مكتبة الرشد، الرياض.

الحبيب، فهد بن إبراهيم (٢٠٠٥)، "مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: استراتيجية مقترحة"، المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم: التعليم العالي-التعليم العام-التعليم التقني"، ١٧-٢١ إبريل، شرم الشيخ.

سلامة، رمزي علي إبراهيم (١٩٩٠)، إقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

صالح، محسن حسين (٢٠١٣)، "دراسة تحليلية للإنفاق العام على التنمية البشرية في اليمن للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٠م"، مجلة الاقتصادي، ٦، ٧ (٦): ١٨٥-٢١١.

فرغل، منصور بن سعد محمد (٢٠٠٥)، "اسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة"، رسالة دكتوراه في الادارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

فليه، فاروق عبده (٢٠٠٣)، إقتصاديات التعليم، دار المسيرة، عمان، الأردن.

الكثيري، راشد بن حمد (٢٠٠٥)، "برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية للإصلاح"، المؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم: التعليم العالي-التعليم العام-التعليم التقني، ١٧-٢١ إبريل، شرم الشيخ.

المالكي، عبد الله بن محمد (٢٠٠٣)، "العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، التوثيق التربوي، ٤٨: ١٥٥-١٦٦.

المالكي، عبد الله بن محمد وبن عبيد، أحمد بن سليمان (٢٠٠٦)، "العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية"، بحوث إقتصادية عربية، ١٣ (٣٦/٣٧): ٧٢-٩٤.

المالكي، عبد الله بن محمد وبن عبيد، أحمد بن سليمان (٢٠٠٤)، "التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآتية"، روجع في يوليو ٢٠١٥، من:

<http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CAP8ZA7N.pdf>

اختبار فرضية علاقة السببية بين الانفاق على التعليم د/ عبلة بنت عبد الحميد بخاري

مرادسي، حمزة (٢٠١٠)، "دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٠-٢٠١٤)، خطة التنمية التاسعة، روجع في ٢ يوليو ٢٠١٥، من:

<http://www.mep.gov.sa/themes/Dashboard/index.jsp>

وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٤)، منجزات خطط التنمية (حقائق وأرقام)، روجع في ٢ يوليو ٢٠١٥، من:

<http://www.mep.gov.sa/themes/Dashboard/index.jsp>

وزارة التعليم العالي (٢٠١٤)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: مؤشرات محلية ومقارنات دولية، مرصد التعليم العالي، الرياض.

وزارة المعارف (١٩٩٥)، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، اللجنة العليا لسياسة التعليم، الأمانة العامة، روجع في ١٥ نوفمبر ٢٠١٤،

من: <http://www.almekbel.net/PolicyofKsa.pdf>

اليونسكو (٢٠٠٨)، التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥: هل سنحقق هذا الهدف، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس.

اليونسكو (٢٠١٤)، التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣-٢٠١٤، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس.

Al-Eisa, Einas and Smith, Larry (2013), Governance in Saudi Higher Education, in: Larry Smith and Abdulrahman Abouammoh (eds.), *Higher Education in Saudi Arabia: Achievement, Challenges and Opportunities*, Springer.

Bader, Majed Farhan (2012), "The Effect of Education on Economic Growth in Jordan: An Econometric Study (1976-2007) "The Modified Version"", *Dirasat, Administrative Sciences*, 39 (1): 97-106.

Becker, Gary S. (1964), *Investment in Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education*, 3rd Edition. The University of Chicago Press.

Dănăciă Daniela-Emanuela; Belaşcu, Lucian and Ilie, Livia (2010), "The Interactive Causality between Higher Education and Economic Growth in Romania", *International Review of Business Research Papers*, 6 (4): 491 – 500.

Engle, Robert F. and Granger, C. W. J. (1987), "Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing", *Econometrica*, 55 (2): 251-276.

Holmes, Ctaig (2013), "Has the Expansion of Higher Education Led to Greater Economic Growth?" *National Institute Economic Review*, 224 (1): 29-47.

Hussin, Mohd Yahya Mohd; Mohammad, Fidlizan; Hussin, Mohd Fauzi; Razak, Azila Abdul (2012), "Education Expenditure and Economic Growth: A Causal Analysis for Malaysia", *Journal of Economics and Sustainable Development*, 3 (7): 71-82.

Islam, Md. Raihan (2014), "Education and Economic Growth in Bangladesh- An Econometric Study", *IOSR Journal of Humanities and Social Science*, 19 (2): 102-110.

Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), *Development Economics*, V.K. Publication, New Delhi.

Johansen, Søren (1988), "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12: 231-254.

Kreishan, Fuad M. and Hawarin, Ibrahim M. (2011), "Education and Economic Growth in Jordan: Causality Test", *International Journal of Economic Perspectives*, 5 (1): 45-53.

Maddison, Angus (2005), *Growth and Interaction in the World Economy- The Roots of Modernity*, The AEI Press, Washington, D.C.

Mazi, Abdulhalem and Altbach, Philip G. (2013), "Dreams and Realities: The world-Class Idea and Saudi Arabian Higher Education", in: Larry Smith and Abdulrahman Abouammoh (eds.), *Higher Education in Saudi Arabia: Achievement, Challenges and Opportunities*, Springer.

Mekdad, Yousra; Dahmani, Aziz and Louadj, Monir (2014), "Public Spending on Education and Economic Growth in Algeria: Causality Test", *9th International Academic Conference*, 13 April, Istanbul.

Rahman, Mostafizur (2011), "Causal Relationship among Education Expenditure, Health Expenditure and GDP: A Case Study for Bangladesh", *International Journal of Economics and Finance*, 3 (3): 149-159.

Riasat, Saima; Atif, Rao Muhammad; Zaman, Khalid (2011), "Measuring Impact of Educational Expenditures on Economic Growth: Evidence from Pakistan", *Educational Research*, 2 (13): 1839-1846.

Sen, Amartya (1999), *Development as Freedom*, Oxford University Press.

Schultz, Theodore W. (1961), "Investment in Human Capital", *The American Economic Review*, LI (1):1-17, Retrieved 25 September 2015, From: <http://www.ssc.wisc.edu/~walker/wp/wpcontent/uploads/2012/04/schultz61.pdf>

Tamang, Pravesh (2011), "The Impact of Education Expenditure on India's Economic Growth", *Journal of Academic Research*, 11(3): 14-21.

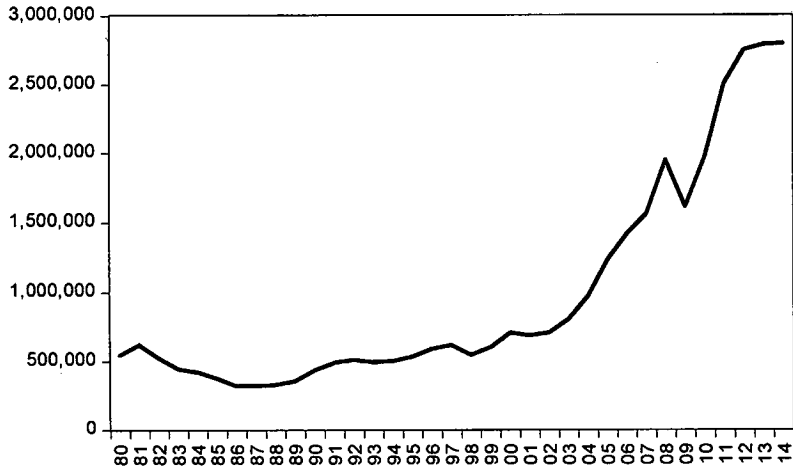
World Economic Forum (2014), The Global Competitiveness Report (2014-2015), Klaus Schwab (ed.), *The World Economic Forum*, Geneva.

Zivengwa, Tichaona (2012), "Investing the Causal Relationship between Education and Economic Growth in Zimbabwe", *Global Journal of Management and Business Research*, 12 (8): 107-117.

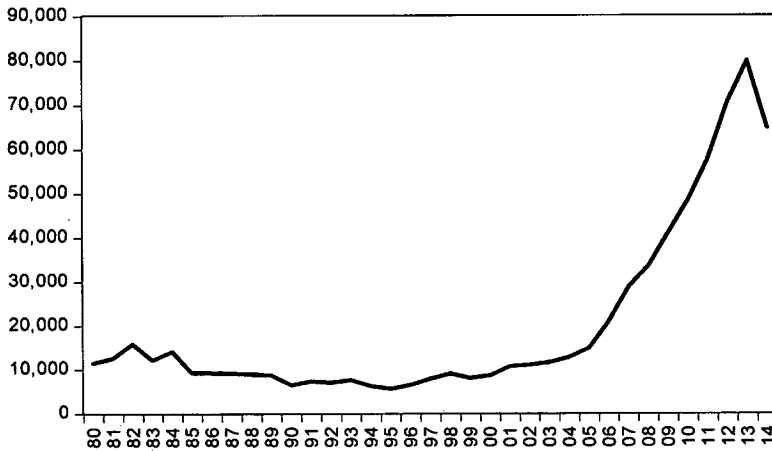
Zula, Kenneth and Chermack, Thomas J. (2007), "Human Capital Planning: A Reeviw of Literature and Implications for Human Resource Development", *Human Resource Development Review*, 6 (3): 245-262.

الملاحق:

GROSS DOMESIC PRODUCT



EXPENDITURE ON HIGHER EDUCATION



Variables		Test with intercept	Test with intercept and trend	Test with no intercept or trend
Ln E	Level	0.880271 (0.9940)	0.914766 (0.9426)	1.740324 (0.9780)
	First differ	4.737355 (0.0006)	5.782109 (0.0002)	4.532530 (0.0000)
Ln G	Level	1.259125 (0.9979)	2.098073 (0.5284)	2.342662 (0.9943)
	First diff	4.141091 (0.0028)	5.089582 (0.0013)	3.856948 (0.0003)

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNE LNG does not Granger Cause	31	3.10550	0.0361
LNE does not Granger Cause LNG		0.21066	0.9297

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: LNG			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNE	1.785517	1	0.1815
All	1.785517	1	0.1815
Dependent variable: LNE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNG	18.68849	1	0.0000
All	18.68849	1	0.0000

Vector Error Correction Estimates

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LNE(-1)	1.000000	
LNG(-1)	-3.078055	
	(0.42845)	
	[-7.18418]	
@TREND(80)	0.159870	
	(0.02837)	
	[5.63485]	
C	29.19684	
Error Correction:	D(LNE)	D(LNG)
CointEq1	-0.027550	0.133490
	(0.04857)	(0.02872)
	[-0.56726]	[4.64813]
D(LNE(-1))	0.027767	0.016363
	(0.16543)	(0.09783)
	[0.16784]	[0.16726]
D(LNG(-1))	0.748065	0.327892
	(0.23049)	(0.13630)
	[3.24553]	[2.40572]
C	0.010942	0.028358
	(0.03077)	(0.01819)
	[0.35562]	[1.55863]
R-squared	0.289043	0.478567
Adj. R-squared	0.215495	0.424626
Sum sq. resids	0.732864	0.256265
S.E. equation	0.158969	0.094004
F-statistic	3.930021	8.871998
Log likelihood	15.99552	33.33287
Akaike AIC	-0.727001	-1.777749
Schwarz SC	-0.545606	-1.596355
Mean dependent	0.049501	0.045505
S.D. dependent	0.179480	0.123928
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000218
Determinant resid covariance		0.000168
Log likelihood		49.73790
Akaike information criterion		-2.347751
Schwarz criterion		-1.848915